

# تصنيف البنك المركزي العراقي في ضوء هيكل ميزانيته العمومية للمدة 2003-2020

شهد علي سالم / الباحثة / [shahadali.s@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:shahadali.s@uomustansiriyah.edu.iq)  
أ.م.د عبد الرسول علي حسين / الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/ [economicsaah@gmail.com](mailto:economicsaah@gmail.com)

P: ISSN : 1813-6729

<https://doi.org/10.31272/jae.i139.1084>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ: 2023/6/20

تاريخ أستلام البحث : 2023/6/4

## المستخلص :

تعد ميزانية البنك المركزي ذات اهمية بالغة لأرتباط هذه الميزانية العمومية بالاهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، حيث تنعكس اهداف البنك المركزي على حجم وتكوين ميزانيته، لكن تواجهنا صعوبات عند المقارنة بين الميزانيات التي تعتمد مبادئ محاسبية مختلفة، لذا فإن هذا البحث الذي بين ايدينا يوفر مجموعة من المؤشرات التي تساعد على إجراء المقارنات بين الميزانيات المختلفة بغض النظر عن المبادئ المحاسبية المتبعة، وبالتالي فإن هذا البحث يتغلب على مشكلة عدم التجانس في الميزانيات، بالإضافة الى ذلك يوفر البحث الذي بين ايدينا مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على طبيعة الاقتصاد . تمثلت ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث الى أن البنك المركزي العراقي صنف حائزاً للموجودات الاجنبية في جانب الموجودات ومصدراً للعملة في جانب المطلوبات. وجاءت ابرز توصيات البحث بضرورة تنويع الاقتصاد العراقي عن طريق دعم القطاعات غير النفطية، لما لهذا التنوع من دور كبير في تخفيف اثار تقلبات في اسعار النفط على حيازة العملات الاجنبية، وتمثل هذا الدعم بتأسيس صندوق سيادي يهدف الى امتصاص الصدمات الناجمة عن تقلبات اسعار النفط.

**الكلمات الرئيسية :** البنك المركزي ، تصنيف البنوك المركزية، العملة الاجنبية .



مجلة الادارة والاقتصاد  
مجلد 48 العدد 139 / أيلول / 2023  
الصفحات : 129 - 141

\* بحث مستل من رسالة ماجستير .

## المقدمة :

تعد الميزانية العمومية للبنك المركزي مرآة للاقتصاد، اي انها تعكس الخصائص العامة للاقتصاد من كونه اقتصاداً ريعياً او متنوعاً. وميزانية البنك المركزي تحتل اهمية كبيرة بالنسبة للباحثين والمتخصصين في هذا الشأن، لأن الميزانية توضح الاهداف التي ترغب السلطات النقدية في تحقيقها، فضلاً عن انها توضح المدى الذي تم به تحقيق هذه الاهداف، ولكن التحدي الكبير الذي يواجه الباحثين في استخدام بيانات الميزانية العمومية للبنك المركزي من اجل تقييم ادارة السياسة النقدية هو عدم التماثل وعدم الشفافية في البيانات المعلنة وهذا ناجم عن جملة اسباب منها تباين المعايير المحاسبية الدولية والاجراءات المؤسسية التي تعرف العلاقة بين البنوك المركزية والحكومة .

## مشكلة البحث :

وجود انحرافات او تشوهات في تصنيف البنك المركزي العراقي في جانبي الموجودات والمطلوبات، وهذا الانحراف يعكسه النسب المرتفعة لتصنيفه حائزاً للموجودات الاجنبية مقارنة بالتجارب الدولية المختارة.

## اهمية البحث :

إن البحث يوفر مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها المقارنة بين ميزانيات البنوك المركزية للدول المختلفة بغض النظر عن المبادئ المحاسبية المتبعة في اعدادها، كذلك توفر مجموعة من المؤشرات النظرية التي تلغي حالة عدم التجانس بين الميزانيات، وهذه المؤشرات تساعدنا على ايجاد نقاط التماثل والتباين بين الميزانيات المختلفة وبالتالي امكانية المقارنة فيما بينها.

## هدف البحث :

- 1- توفير معايير للمقارنة بين الميزانيات المختلفة بغض النظر عن طبيعة المبادئ المعتمدة في اعدادها.
- 2- إن اللجوء الى هذه المعايير يساعدنا في ايجاد المشتركات بين البنوك المركزية أي ان استخدام التصنيف يساعدنا في الخروج من حالة الفوضى التي تواجهنا عند المقارنة بين الميزانيات، التي لم تكن ممكنة في ظل عدم توفر هذه المعايير.

## فرضية الدراسة :

- 1- إن ميزانيات البنوك المركزية تمثل انعكاساً لخصائص الاقتصاد الحقيقية والنقدية .
- 2- تصنيف البنك المركزي العراقي بكونه حائزاً للموجودات الاجنبية في جانب الموجودات، ومصدراً للعملة في جانب المطلوبات.

**ابعاد البحث :** البعد المكاني: الاقتصاد العراقي، البعد الزماني: يتحدد بالفترة 2003-2020.

**منهج البحث العلمي :** تم استخدام المنهج الاستنباطي في (الجانب النظري) والاستقرائي في (الجانب العملي)، بأسلوب وصفي تحليلي رياضي.

## هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور، يتناول المحور الاول الجانب النظري لميزانية البنك المركزي وآلية تصنيف هذه الميزانية في المحور الثاني، اما المحور الثالث فركز على تصنيف ميزانية البنك المركزي العراقي لجانب الموجودات والمطلوبات وقد ختم البحث بالتوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

## المحور الاول

### ميزانية البنك المركزي ومكوناتها

#### اولاً : مفهوم ميزانية البنك المركزي :

ان الميزانية العمومية للبنك المركزي تمثل قائمة مالية تتكون من جانبين هما، الموجودات والمطلوبات (Akinkunmi,2018:20). والميزانية العمومية سواء على مستوى الشركات او على مستوى البنك المركزي تعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة التي تمثلها في وقت محدد. وهذا يعني انه يمكن انشاء ميزانيات عمومية اسبوعية او شهرية او ربع سنوية او سنوية.

ولكن الميزانيات العامة للشركات تختلف عن نظيرتها لدى البنك المركزي:

- 1- ان الهدف الرئيس لميزانية البنك المركزي هو ضمان استقرارية النظام المالي، في حين ان الهدف الرئيسي لميزانية الشركة هو تقديم وصف دقيق للوضع المالي للشركة لحائزي الاسهم .
- 2- إن نظام ميزانية البنك المركزي يغطي النظام المالي للاقتصاد بأكمله، في حين ان نظام ميزانية الشركة قابل للتطبيق على كل انواع الشركات .
- 3- إن موجودات ومطلوبات البنك المركزي تختلف بشكل كبير عن نظيرتها لدى الشركات .
- 4- إن الاوضاع الاقتصادية تؤثر على مكونات ميزانية البنك المركزي ولكن ذلك يكون له تأثيراً ضئيلاً على ميزانية الشركات (Akinkunmi,2018:24) .

## ثانياً : مكونات ميزانية البنك المركزي :

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانبين هما الموجودات والمطلوبات. وتمثل الموجودات ما يمتلكه البنك المركزي من مستحقات على الآخرين، اما مطلوباته فتمثل مستحقات الغير عليه، اي ان الميزانية تكشف عن الكيفية التي يحصل بها البنك المركزي على موارده، والكيفية التي يستخدم بها هذه الموارد، وبالتالي فهي توضح المركز المالي للبنك المركزي.(الغالب، 2015: 86)

الجدول(1): نموذج مبسط لميزانية البنك المركزي:

المطلوبات	الموجودات
العملة في التداول	صافي الموجودات الاجنبية
الاحتياطيات المصرفية	صافي الموجودات الحكومية
رأس المال والاحتياطيات	صافي عمليات البنك المركزي
	الموجودات الاخرى

المصدر/ من اعداد الباحث.

وفيما يلي شرح موجز لمكونات الميزانية:

### (أ) جانب الموجودات:

**أولاً: الموجودات الاجنبية:** تتكون الموجودات الاجنبية من العملات الاجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة. وتشكل العملات الاجنبية الشكل الرئيس لهذه الموجودات. إذ أن البنوك المركزية تستخدم العملات الاجنبية للتدخل في سوق العملات الاجنبية للدفاع عن قيمة العملة المحلية. إذ يقوم البنك المركزي ببيع العملات الاجنبية في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، في حين انه يقوم بشراء العملات الاجنبية في حالة تدهور قيمة العملة المحلية. لذا نجد ان البنوك المركزية التي تتبنى نظام سعر الصرف الثابت، تحتفظ بكميات كبيرة من العملة الاجنبية، مقارنةً بالبنوك التي تتبع نظام سعر الصرف المرن من اجل انجاز هذه المهمة. فضلاً عما ما تقدم فإنها تستخدم الموجودات الاجنبية لتلبية الالتزامات الاجنبية (الديون العامة والخاصة) وكذلك لتغطية الميزان التجاري. فضلاً عن ماتقدم فإن البنوك المركزية تحتفظ بالعملات الاجنبية في جانب المطلوبات التي تعود للمصارف المركزية الاخرى، لذلك تظهر فقرة الموجودات الاجنبية في الميزانية بشكل صافٍ، لتعبر عن الفرق بين موجودات البنك ومطلوباته من العملة الاجنبية (7-6:2000, Nugee).

### ثانياً: صافي الموجودات الحكومية:

ان البنوك المركزية في العديد من الدول تعمل كمصرف للحكومة فحينما تودع الحكومة اموالها لدى البنك المركزي فانها تظهر كمطلوبات في ميزانيته. وهذا الحساب يتأثر بالاجراءات التي تتخذها الحكومة ففي حالة قيام الحكومة بفرض الضرائب، فان هذا الاجراء سيؤدي الى زيادة ارصدة الحكومة لدى البنك، وبالمقابل فان زيادة النفقات الحكومية ودفع الرواتب سيؤدي الى تخفيض هذه الارصدة لدى البنك المركزي. واذا ما عجزت الحكومة عن تمويل نفقاتها بالطرق التقليدية (الضرائب، بيع الاوراق المالية للجمهور)، فإن البنك المركزي يمكن ان يسد العجز في الانفاق عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية، اي عن طريق تنقيد الدين العام. ونظراً لما يترتب مع هذه الطريقة في التمويل من آثار تضخمية، فان الكثير من الدول حظرت التمويل المباشر للحكومة من قبل البنك المركزي. تختار الحكومات ايداع الودائع لدى البنك المركزي بدلاً من المصارف التجارية لعدد من الأسباب: الأول هو الحياد التنافسي، وعدم الرغبة في إعطاء حكم لمصرف واحد خاص فضلاً عن مخاطر الائتمان. في بعض الأحيان، يمكن أن تكون الودائع الحكومية عنصراً متقلباً، مما يؤدي إلى مشكلات في ادارة السيولة، لهذا السبب توجد في بعض البلدان ترتيبات للتنسيق والإخطار بين الحكومة والبنك المركزي تحكم تحركات الودائع. هناك أيضاً الفائدة التي يتعين دفعها على الأموال التي تضعها الحكومات مع البنوك المركزية والتي قد تتوقف على ما إذا كان ينظر إلى البنك المركزي على أنه "مصرف" أو "مدير أموال" للحكومة. في حين يمكن القول إن انخفاض الودائع الحكومية له نفس التأثير على السيولة مثل إقراض البنك المركزي للحكومة، إلا أنه في الممارسة العملية لا ينظر إليه على أنه ينطوي على نفس المخاطر على استقلال البنك المركزي أو القيود المفروضة على تشغيل السياسة النقدية. (Hawkins, 2003: 79-80)

### ثالثاً: عمليات البنك المركزي (صافي القروض للقطاع الخاص):

وتتضمن هذه العمليات الاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على احتياطيات المصارف. اي ان هذه العمليات تنطوي على توفير السيولة للجهاز المصرفي او امتصاصها. فالبنك المركزي يوفر السيولة للسوق، من خلال عمليات السوق المفتوحة او من خلال نافذة الخصم (119: 2006, Casu & et.al) والتي تسمى في المملكة المتحدة بالتسهيلات القائمة اما عملية امتصاص السيولة من قبل البنك المركزي فتتم من خلال استخدام ادوات الدين ذات الاجال المختلفة لجعل السوق في حالة توازن، اي الوصول الى النقطة التي تتوافق فيها الاحتياطيات الطوعية واسعار الفائدة السوقية مع السياسة النقدية المتبعة (17: 2015, Rule).

رابعاً: الموجودات الاخرى: تكون بشكل اصول حقيقية كالبنائية والمعدات والآلات في البنك المركزي أي الموجودات الثابتة. (عمر، 2009: 34)  
**ب) جانب المطلوبات:**  
**اولاً: العملة:**

وهي تمثل النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي، والتي يتم بواسطتها اجراء المعاملات اليومية من قبل الجمهور. إن نسبة من هذه العملة يتم الاحتفاظ بها في المصارف، وهذه النسبة ترتبط بعلاقة طردية بمدى تطور العادات والاجهزة المصرفية. الطلب على العملة يخضع لتقلبات ترتبط بعوامل قصيرة الاجل، واخرى طويلة الاجل. ففي الاجل القصير يزداد الطلب على العملة في نهاية الاسبوع، وينخفض في بدايته اذ تعتمد الشركات في بداية الاسبوع الى ايداع ما بحوزتها من ارصدة نقدية. وكذلك يزداد الطلب على النقود على المستوى الشهري، لاسيما اذا تم دفع الرواتب نقداً. كذلك يزداد الطلب على العملة في ايام العطل الرسمية كعيد الميلاد وعيد الفطر، بالإضافة الى ذلك، تشهد البلدان ذات الوجهات السياحية ارتفاعاً كبيراً في الطلب على العملة في اوقات الذروة السياحية. اما في الامد الطويل، فان الطلب على العملة يرتبط بجملة عوامل، تتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي، الذي يزداد مع مرور الزمن وهو ما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة. وكذلك تكلفة الاحتفاظ بالنقود، والمتمثلة بسعر الفائدة حيث يزداد الطلب على العملة مع انخفاض سعر الفائدة وينخفض بزيادته. اما العامل الاخر فيتمثل بتقنيات الدفع، كالبطاقات الائتمانية، وانتشار اجهزة الصراف الالي. واخيراً فان مدى الثقة بالبنك المركزي له تأثير على حجم الطلب على العملة. فحينما تنخفض ثقة الجمهور بالبنك المركزي ومدى قدرته على الحفاظ على قيمة العملة، فإنهم يلجأون الى تسوية معاملاتهم بعيداً عن العملة المحلية، كاللجوء الى الدولار\* (Rule, 2015: 8-9).

\* هو استخدام الدولار جنباً الى جنب مع العملة المحلية في اجراء المعاملات اليومية. والدولة تكون على ثلاثة مستويات، الاول هو دولة الموجودات، والثاني الدولة شبه الرسمية التي يتم فيها التخلي عن العملة الرسمية واستخدام الدولار كعملة محلية. للمزيد من الاطلاع حول موضوع الدولة يمكن مراجعة:

- 1- IZe. A and Levy-yeyati. E. (1998). Dollarization of Financial intermediation: causes and policy implications. IMF Working paper.
- 2- Goldajn. I. and Olivares. G. (2000). Full Dollarization: The case of panama, pontificia universidade catolica, Rio de Janeiro.

إن البنوك المركزية تحتكر إصدار الأوراق النقدية لذا فإن دور المقرض (الملاذ الاخير) يقع عليها، ففي اوقات الضائقة المالية يمكن للبنك المركزي فقط أن يكون مقرضاً موثقاً به كمالاً أخير ويمكن استخدام قدرته على الاصدار النقدي لتوفير اصول سائلة لأي مصرف يواجه صعوبة. (Caruana, 2011: 1-2)

### ثانياً: الاحتياطات المصرفية:

تمثل الاحتياطات المصرفية الاموال التي يتم ايداعها ليلاً في حساب لدى البنك المركزي، والاحتياطي النقدي القانوني، وبالتالي فانها تمثل مطلوبات على البنك المركزي. وهذه الاحتياطات تشكل مع العملة اكثر الموجودات سيولة وخلقاً من المخاطر. وتستخدم هذه الاحتياطات لتسوية المدفوعات. إذ ان المعاملات المصرفية بين زبائن البنوك المختلفة يتم تسويتها بشكل مباشر او غير مباشر من خلال تحويل حساب الاحتياطات لدى البنك المركزي. كما أن الاحتياطات تساعد في ادارة مخاطر السيولة التي تنشأ بشكل طبيعي نتيجة العمليات المصرفية (Clews & et.al, 2010: 292).

وتنقسم الاحتياطات المصرفية الى نوعين، الاولى هي الاحتياطات القانونية، التي يجب ان تحتفظ بها المصارف كنسبة معينة من الودائع المودعة لديها. وهدفها مواجهة عمليات السحب من قبل الزبائن من جهة، فضلاً عن تنفيذ اهداف السياسة النقدية. حيث تقوم السلطات النقدية بزيادة هذه النسبة في حالة التضخم من اجل تخفيض عرض النقود، وزيادة هذه النسبة في حالة الانكماش الاقتصادي. والثاني هو الاحتياطات الطوعية او الاضافية، التي تحتفظ بها المصارف بمحض ارادتها. فمثلاً قد تحتفظ المصارف باحتياطات تبلغ 20% من الودائع، مع ان الاحتياطات المطلوبة من قبل البنك المركزي هي 10%، فان الاحتياطات المتبقية البالغة 10% تمثل احتياطات طوعية، تستخدمها المصارف لمواجهة عمليات سحب الودائع غير المتوقعة. إن العملة والاحتياطات بنوعها يمثلان ما يسمى بالمطلوبات النقدية او الاساس النقدي، او كما يطلق عليه بالنقود ذات القوة الفائقة، التي تؤثر بشكل كبير على عرض النقود. (Mishkin, 2016: 387-388)

### ثالثاً: رأس المال:

تشتمل ميزانية البنك المركزي على فقرة رأس المال في جانب المطلوبات وهي بذلك لا تختلف عن ميزانية الشركات الخاصة، إذ يعمل رأس المال على مستوى البنك المركزي او الشركات الخاصة كمصد للالتزامات. ولكن ما يميز البنك المركزي من ناحية رأس المال، هو عدم وجود قواعد تلزمه، كما هو الحال بالنسبة للمصارف الخاصة، بحجم معين من رأس المال. ذلك ان البنك المركزي في العادة، لا يمكن ان يتعرض لعسر في السيولة، طالما كان هو المصدر للعملة القانونية. ومع ذلك فان الدراسات الحديثة خلصت الى أنه إذا ما أريد للبنك المركزي أن يؤدي مهامه بنجاح، فان ذلك يتطلب منه الاحتفاظ برأس مال موجب (Binseil& et.al, 2004: 7). وهناك من يرى ان البنوك المركزية ليست بحاجة الى رأس المال، مستندين على ذلك بأن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وبنك كندا، وبنك ألمانيا، كل هذه البنوك عملت برأس مال مساوٍ للصفر من دون ان يكون لذلك تأثير ملموس على سياساتها وربحياتها (Stella, 1997: 8). في حين أكد آخرون على انه بالرغم من ان ميزانية البنك المركزي تكون مصممة بالمعنى القانوني بما يتوافق مع طريقة اعداد الميزانيات في القطاع الخاص، فان الاهداف النهائية للبنوك المركزية تختلف بشكل جذري عن نظيرتها في القطاع الخاص. ففي حين يركز القطاع الخاص على الارباح وتعظيم قيمة الاسهم، فان البنوك المركزية تهتم بتحقيق أهداف السياسة النقدية، وهذه الاهداف تخلق في الغالب مواقف، يجعل من الامثل اجتماعياً للبنك المركزي ان يخسر الاموال ويتحمل المزيد من المخاطر (Rule,2015:14-15).

بعد هذا الاستعراض الوجيز لمكونات ميزانية البنك المركزي، فإنه ولمقتضيات البحث التي تتناول تصنيف البنوك المركزية بحسب مكونات ميزانياتها، فإنه يمكن إعادة صياغة هذه الميزانية كما مبين في الجدول ادناه، علماً ان هذه الصياغة لا تتعارض مع الأسس المعمول بها في بناء هذه الميزانيات.

الجدول(2): نموذج معدل لميزانية البنك المركزي:

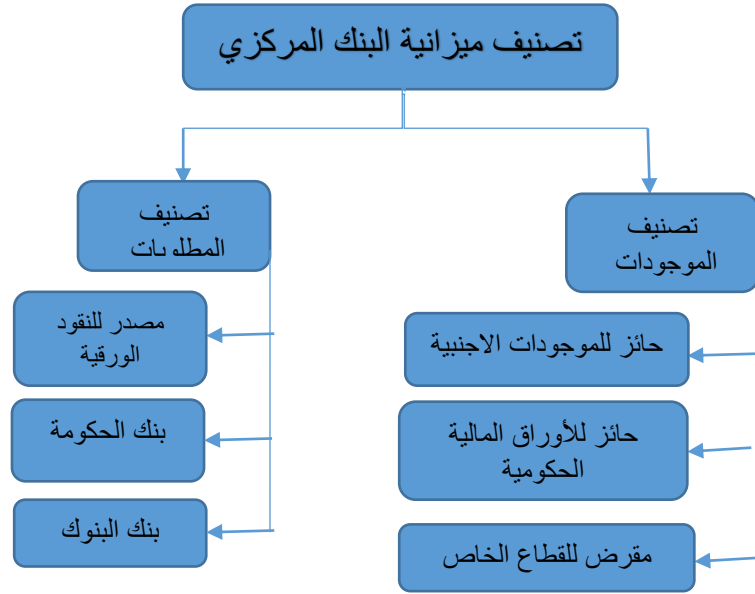
المطلوبات	الموجودات
العملة	الموجودات الاجنبية
الاحتياطيات المصرفية	القروض للحكومة
الودائع الحكومية	القروض للقطاع الخاص

المصدر/ من اعداد الباحثين .

## المحور الثاني

### تصنيف البنوك المركزية

غالبا ما يقتصر التحليل المقارن لسياسات الميزانية العمومية للبنك المركزي على مناقشة مقاييس الحجم اذ تحلل العديد من الدراسات تطور إجمالي حجم الميزانية العمومية. ومع ذلك فإن مؤشرات الحجم هذه لا تأخذ في الاعتبار أن تصميم سياسات الميزانية العمومية يختلف اختلافا كبيرا بين البنوك المركزية، مما يعكس الاختلافات في الأساس المنطقي لتنفيذ هذه السياسات لذلك من أجل تعزيز فهم سياسات الميزانية العمومية يركز هذا المحور على التطورات في تكوين الميزانيات العمومية للبنوك المركزية، أي التوزيع النسبي العام للموجودات والمطلوبات (Pattipeilohy,2016 :5). لذلك يوجد لدينا تصنيفان رئيسان لميزانية البنك المركزي، الاول على مستوى الموجودات، والثاني على مستوى المطلوبات. وينقسم كلا التصنيفين الى تصنيفات فرعية كما هو موضح ادناه: مخطط رقم(1): تصنيف ميزانية البنك المركزي



المصدر/ المخطط من عمل الباحثين.  
وسوف تتم الاستعانة بالميزانية العمومية المبسطة للبنك المركزي المبينة ادناه لغرض اجراء هذه التصنيفات:  
الجدول(3): مكونات تصنيفات البنك المركزي:

المطلوبات	الموجودات
العملة في التداول	FX
الاحتياطيات المصرفية	L
ودائع الحكومة	G
Bn	الموجودات الاجنبية
RS	ديون القطاع الخاص المحلية
Rg	ديون القطاع العام المحلية

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

\*Pattipeilohy,C . (2016).Acomparative analysis of developments in central bank balance sheet composition.DeNederlandsche Bank,Working paperNo.510.p.5

## المطلب الأول

### معايير تصنيف موجودات البنك المركزي

تتكون موجودات البنك المركزي من ثلاث فئات رئيسية هي الموجودات الأجنبية والموجودات المحلية التي تنقسم الى موجودات عامة (أوراق مالية حكومية) وموجودات خاصة (قروض للقطاع الخاص) .  
من خلال هذه الفقرات نحصل على ثلاث مؤشرات او معايير للتصنيف في جانب الموجودات وعلى النحو الآتي :

#### أولاً: البنك المركزي حائز للموجودات الأجنبية والتي سنرمز لها ( FX ) :

وهنا يصنف البنك المركزي على أنه حائز للموجودات الأجنبية، اذا كانت الموجودات الأجنبية تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية ( G+L ) ، حيث ان (G) تمثل الموجودات الحكومية أو العامة، فيما تمثل (L) الموجودات المحلية الخاصة.

#### ثانياً: البنك المركزي حائز للموجودات المحلية الحكومية ( الأوراق المالية الحكومية) :

اذا كانت الموجودات المحلية تشكل أكثر من نصف موجودات البنك المركزي أولاً، واذا كانت الموجودات المحلية الحكومية (G) تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية.

#### ثالثاً: البنك المركزي كمقرض للقطاع الخاص :

وهنا يصنف البنك المركزي على أنه مقرض للقطاع الخاص، اذا كانت الموجودات المحلية تشكل أكثر من نصف موجودات البنك المركزي أولاً، والموجودات المحلية الخاصة تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية. ويمكن تلخيص ما تقدم بإستخدام الجدول (4) الذي يوضح آلية ومعايير إحتساب تصنيف موجودات البنوك المركزية.

الجدول (4): معايير تصنيف البنوك المركزية بحسب مطلوباتها:

التصنيف	قاعدة التصنيف	الشرح أو المفهوم
حائز للموجودات الاجنبية	$FX^* > G^* + L^*$	حينما تشكل الموجودات الاجنبية أكثر من نصف موجودات البنك المركزي
حائز للموجودات الحكومية (الاوراق المالية الحكومية)	$G + L > FX$ , and $G > L$	- الموجودات المحلية اكبر من نصف موجودات البنك المركزي - الموجودات الحكومية اكبر من نصف الموجودات المحلية
مقرض للقطاع الخاص	$G + L > FX$ , and $L > G$	- الموجودات المحلية تشكل أكثر من نصف موجودات البنك المركزي - موجودات القطاع الخاص (القروض للقطاع الخاص) تشكل أكثر من نصف الموجودات المحلية

FX\*: الموجودات الاجنبية

G\*\*: الموجودات المحلية الحكومية: L\*\*\*: الموجودات المحلية الخاصة

المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

\*Pattipeilohy, C . (2016). A comparative analysis of developments in central bank balance sheet composition. DeNederlandsche Bank, Working paper No.510. p.9.

## المطلب الثاني

### معايير تصنيف مطلوبات البنك المركزي

تتكون مطلوبات البنك المركزي من ثلاث فقرات رئيسة تتمثل بالعملة في التداول، والاحتياطيات المصرفية و ودائع الحكومة.

لذا فان تصنيف البنوك المركزية في جانب المطلوبات او بناءً على الفقرات اعلاه يتضمن ثلاثة مؤشرات هي:

1- مصدر للعملة. 2- بنك البنوك. 3- بنك الحكومة.

لذا سنقوم بتوضيح المقصود بهذه المؤشرات على النحو الآتي:

أولاً: البنك المركزي كمصدر للعملة:

حيث يصنف البنك المركزي على انه مصدر للعملة ، اذا كانت اجمالي الودائع (العامة والخاصة) تشكل اقل من 10% من العملة في التداول. ويمكن وضع ذلك رياضياً على النحو الآتي:

$$B_n > 10\%(R_g + R_s)$$

إذ أن:

Bn: العملة في التداول.

Rg: الودائع الحكومية.

Rs: الودائع الخاصة.

اي أن البنك المركزي يصنف على أنه مصدر للعملة، في حال كون العملة المحلية تشكل نسبة تفوق 10% من الموجودات المحلية ، أي القروض للقطاع العام والخاص .

ثانياً: البنك المركزي كبنك للحكومة:

حيث يصنف البنك المركزي على انه بنك للحكومة على وفق معيارين:

المعيار الاول : هو ان يكون اجمالي الودائع (العامة والخاصة) اكبر من (10%) من العملة في التداول، أي أن:

$$B_n < 10\%(R_g + R_s)$$

المعيار الثاني : هو أن تشكل الودائع الحكومية أكثر من نصف اجمالي الودائع. أي أن:

$$R_g > R_s$$

ثالثاً: البنك المركزي كبنك للبنوك:

يصنف البنك المركزي كبنك للبنوك على وفق معيارين هما:

المعيار الاول : أن تشكل مجموع الودائع (العامة والخاصة) أكثر من 10% من العملة في التداول. أي أن:

$$B_n < 10\%(R_g + R_s)$$

المعيار الثاني : أن تشكل ودايع القطاع المصرفي (الخاصة) أكثر من نصف الودائع الكلية، أي أن:

$$R_g > R_s$$

ومن هذا يتضح أن تحول تصنيف البنك المركزي من كونه بنكاً للحكومة او بنكاً للبنوك، يعتمد على حجم ودايع القطاع الخاص الى الودائع الكلية. ويمكن تلخيص ما تقدم من خلال الجدول(5) الذي يوضح معايير أو مؤشرات تصنيف البنوك المركزية بناءً على مطلوباتها وعلى النحو الآتي:

الجدول(5): معايير تصنيف البنوك المركزية بحسب مطلوباتها

التصنيف	قاعدة أو معيار التصنيف	الشرح أو المفهوم
أولاً: مصدر للعملة	$B_n^* > 10\%(R_g^* + R_s^*)$	حينما يشكل اجمالي الودائع (العامة والخاصة) أقل من 10% من العملة في التداول.
ثانياً: بنك الحكومة	$1- B_n < 10\%(R_g + R_s)$	1- حينما تشكل العملة في التداول أقل من 10% من اجمالي الودائع(العامة والخاصة). 2- حينما تكون الودائع الحكومية اكبر من الودائع الخاصة.
	$2- R_g > R_s$	

1- حينما تشكل العملة في التداول اقل من 10% من اجمالي الودائع(العمامة والخاصة). 2- حينما تكون الودائع الخاصة اكبر من الودائع الحكومية.	1- $Bn < 10\%(Rg + Rs)$ 2- $Rs > Rg$	ثالثاً: بنك البنوك
--	---	--------------------

\*المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على:

\*Pattipeilohy,C . (2016).Acomparative analysis of developments in central bank balance sheet composition.DeNederlandsche Bank,Working paperNo.510.p.9.

Bn: \* العملة المصدرة

Rg: \*\* الودائع الحكومية

Rs: \*\*\* الودائع الخاصة

## المحور الثالث

### تصنيف ميزانية البنك المركزي العراقي

اولاً: تصنيف موجودات البنك المركزي العراقي:

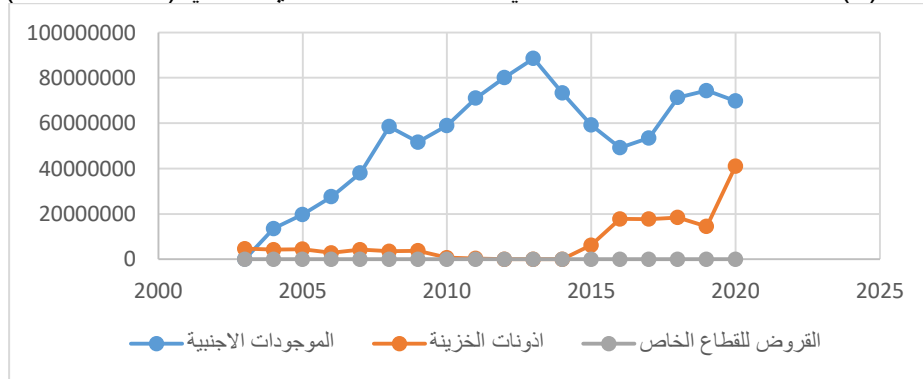
سنقوم باستعراض بيانات الموجودات الاجنبية والمحلية في الجدول (6) اللازمة لإجراء تصنيف البنك المركزي العراقي بحسب موجوداته:

الجدول(6):الموجودات الاجنبية والمحلية في ميزانية البنك المركزي العراقي (2003-2020)(مليون ديناراً)

السنوات	الموجودات الاجنبية FX	اذونات الخزينة G	القروض للقطاع الخاص L
2003	41597	4631334	0
2004	13536919	4260109	0
2005	19758619	4424618	0
2006	27604819	2836267	0
2007	38026022	4208875	0
2008	58527080	3537058	0
2009	51629200	3731743	0
2010	58917684	719185	0
2011	71063480	319185	0
2012	80143120	0	0
2013	88576901	0	0
2014	73314378	0	0
2015	59184453	6225393	0
2016	49149246	17770526	0
2017	53459786	17740608	0
2018	71328207	18409547	0
2019	74346070	14462895	0
2020	69806709	41100386	0

\*المصدر/ التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،(2007)،(2013)،(2016)،(2020).  
في الجدول(6) و الشكل (1) نلاحظ ارتفاع مؤشر الموجودات الاجنبية في معظم سنوات المدة (2003-2020) ، لكن نلاحظ الانخفاض في الموجودات الاجنبية في سنة 2003 وذلك بسبب الحصار الاقتصادي . وقد سجلت الموجودات الاجنبية اعلى مستوياتها في سنة 2013 بينما كانت اذونات الخزينة صفرأ ، كذلك نلاحظ أن القروض للقطاع الخاص بلغت صفرأ للمدة (2003-2020).

الشكل(1):الموجودات الاجنبية والمحلية في ميزانية البنك المركزي العراقي (2003-2020)



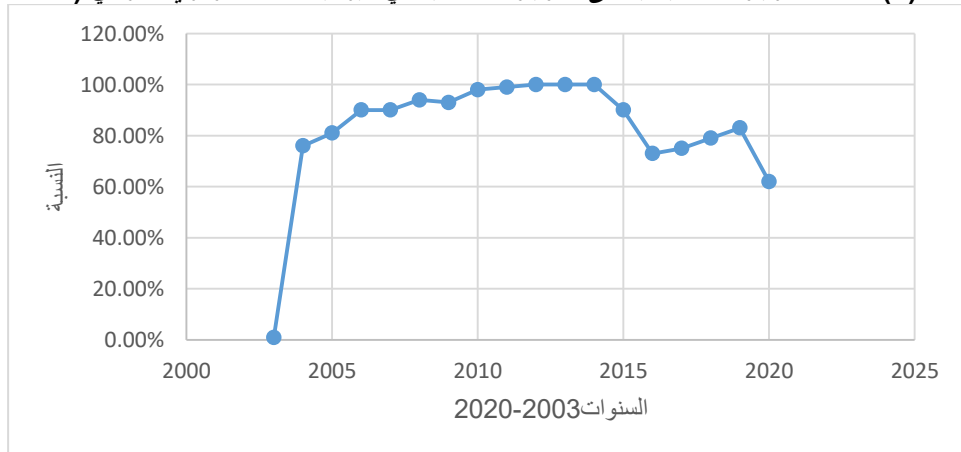
\*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(6).



ويعد الاطلاع على قيم الموجودات الاجنبية والمحلية تنتقل الان الى اجراء تصنيف البنك المركزي وفقاً للبيانات الواردة في الجدول (6) كما هو موضح في الجدول(7):  
الجدول(7): تصنيف موجودات البنك المركزي العراقي للمدة 2003-2020 (مليون ديناراً).

التصنيف	$\frac{FX}{FX + G + L} 100$	السنوات
حائز لأذونات الخزينة	$\frac{41597}{4672931} 100=0.89 \%$	2003
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{13536919}{17797028} 100=76 \%$	2004
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{19758619}{24183237} 100=81 \%$	2005
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{27604819}{30441086} 100=90 \%$	2006
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{38026022}{42234897} 100=90 \%$	2007
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{58527080}{62064138} 100=94 \%$	2008
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{51629200}{55360943} 100=93 \%$	2009
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{58917684}{59636869} 100=98 \%$	2010
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{71063480}{71382665} 100=99 \%$	2011
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{80143120}{80143120} 100=100 \%$	2012
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{88576901}{88576901} 100=100 \%$	2013
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{73314378}{73314378} 100=100 \%$	2014
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{59184453}{65409846} 100=90 \%$	2015
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{49149246}{66919772} 100=73 \%$	2016
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{53459786}{71200394} 100=75 \%$	2017
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{71328207}{89737754} 100=79 \%$	2018
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{74346070}{88808965} 100=83 \%$	2019
حائز للموجودات الاجنبية	$\frac{69806709}{110907095} 100=62 \%$	2020

\*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(6). \* النسب المئوية من اعداد الباحث.  
الشكل(2): نسبة الموجودات الاجنبية الى الموجودات الكلية في ميزانية البنك المركزي العراقي (2003-2020)



\*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(7)،  
\*النسب المئوية من اعداد الباحثين .

ومن خلال الجدول (7) نلاحظ أن البنك المركزي العراقي وبناءً على المعايير المستخدمة في التصنيف أنه يصنف على أنه حائز للموجودات الاجنبية وهذا التصنيف يدعمه الشكل البياني (2) الذي يوضح لنا أن نسبة الموجودات تراوحت بين (62%-100%) للفترة (2003-2020)، وهو ما يتوافق مع المعيار المعتمد في تصنيف البنوك المركزية على أنها حائزة للموجودات الاجنبية.

### ثانياً: تصنيف مطلوبات البنك المركزي العراقي:

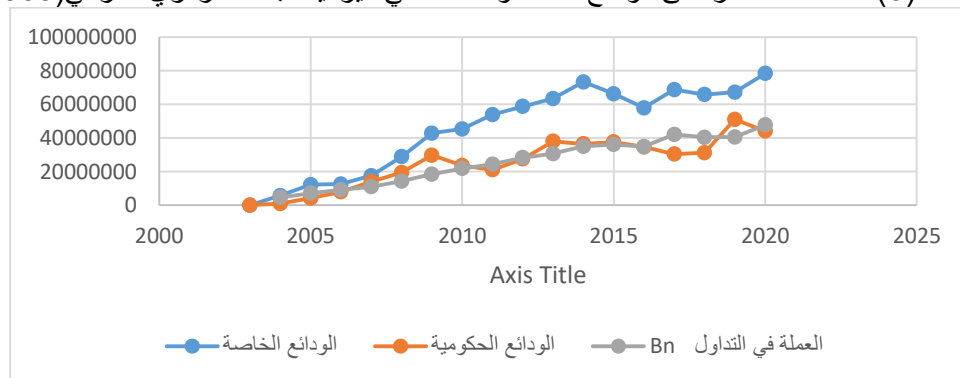
سنقوم باستعراض بيانات العملة المتداولة والودائع العامة والخاصة في الجدول (8) اللازمة لإجراء تصنيف البنك المركزي العراقي بحسب مطلوباته:

الجدول(8): العملة المتداولة والودائع الكلية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2003-2020(مليون ديناراً)

السنوات	العملة في التداول Bn	الودائع الحكومية Rg	الودائع الخاصة Rs
2003	4629794	944790	5666070
2004	7162945	4214909	12219396
2005	9112837	7904272	12573781
2006	10968099	13985681	17520265
2007	14231700	19414283	28808438
2008	18492502	29709212	42858592
2009	21775679	23596832	45270897
2010	24342192	20985731	53809831
2011	28287361	27459995	58697956
2012	30593647	37993140	63390777
2013	34995453	36477344	73259279
2014	36071593	37600818	66230770
2015	34855256	34589754	57887597
2016	42075230	30364993	68717292
2017	40343309	31211979	65690505
2018	40498067	51014532	67160979
2019	47638603	44026715	78253336
2020	59987098	41709034	88861792

\*المصدر/ التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، (2007)، (2013)، (2016)، (2020).  
في الجدول(8) و الشكل (3) نلاحظ ارتفاع مؤشر الودائع الخاصة في معظم سنوات المدة (2003-2020)، إذ استمر المؤشر بالارتفاع التدريجي منذ 2003 الى أن وصل الى اعلى نقطة في السلسلة في سنة 2020 وهذا يدل على السيولة المرتفعة لدى المصارف العراقية حيث أنها لم تحتاج الاقتراض من البنك المركزي وذلك ما شهدناه في الجدول(6) عندما بلغت القروض للقطاع الخاص صفراً.

الشكل(3): العملة المصدرة الى الودائع العامة والخاصة في ميزانية البنك المركزي العراقي(2003-2020)



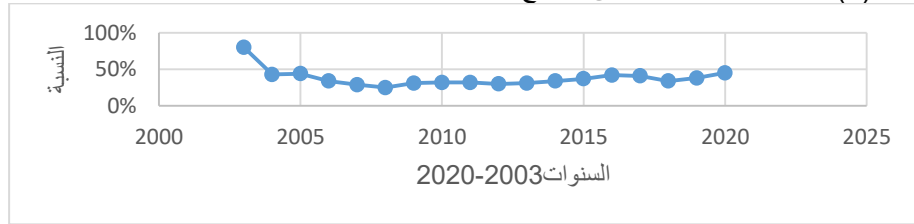
\*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(8).  
وبعد الاطلاع على نسب العملة في التداول والودائع الكلية تنتقل الان الى اجراء تصنيف البنك المركزي وفقاً للبيانات الواردة في الجدول (8) كما هو موضح في الجدول(9):

الجدول(9): تصنيف مطلوبات البنك المركزي العراقي للفترة 2003-2020 (مليون ديناراً)

التصنيف	$\frac{Bn}{Rg + Rs} (100)$	السنوات
مصدراً للعملة	$\frac{4629794}{5760549} 100 = 80\%$	2003
مصدراً للعملة	$\frac{7162945}{16434305} 100 = 43\%$	2004
مصدراً للعملة	$\frac{9112837}{20478053} 100 = 44\%$	2005

مصدراً للعملة	$\frac{10968099}{31505946}$	100 = 34%	2006
مصدراً للعملة	$\frac{14231700}{48222721}$	100 = 29%	2007
مصدراً للعملة	$\frac{18492502}{72567804}$	100 = 25%	2008
مصدراً للعملة	$\frac{21775679}{68867729}$	100 = 31%	2009
مصدراً للعملة	$\frac{24342192}{74795562}$	100 = 32%	2010
مصدراً للعملة	$\frac{28287361}{86157951}$	100 = 32%	2011
مصدراً للعملة	$\frac{30593647}{101383917}$	100 = 30 %	2012
مصدراً للعملة	$\frac{34995453}{109736623}$	100 = 31%	2013
مصدراً للعملة	$\frac{36071593}{103831588}$	100 = 34%	2014
مصدراً للعملة	$\frac{34855256}{92477351}$	100 = 37%	2015
مصدراً للعملة	$\frac{42075230}{99082285}$	100 = 42%	2016
مصدراً للعملة	$\frac{40343309}{96902484}$	100 = 41%	2017
مصدراً للعملة	$\frac{40498067}{118175511}$	100 = 34%	2018
مصدراً للعملة	$\frac{47638603}{122280051}$	100 = 38%	2019
مصدراً للعملة	$\frac{59987098}{130570826}$	100 = 45%	2020

\*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(8). \*النسب المئوية من اعداد الباحث. الشكل(4): نسبة العملة المصدرة الى الودائع العامة والخاصة



\*المصدر/ من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول(9).

من الشكل (4) يتبين لنا أن نسبة العملة الى الودائع العامة والخاصة تراوحت بين (25%-80%) للفترة (2003\_2020)، وهذا يعني ان نسبة العملة تجاوزت الـ 10% لذا فانه وبحسب المعايير المعتمدة في هذا البحث، يصنف البنك المركزي العراقي على أنه مصدرراً للعملة في جانب المطلوبات للفترة 2003-2020.

#### الاستنتاجات:

- 1- إن ميزانية البنك المركزي العراقي أظهرت إنحرافاً في التصنيف في جانبي الموجودات والمطلوبات إذ تراوح تصنيف البنك المركزي العراقي بين (62% - 100%) كحائز للموجودات الاجنبية أما المطلوبات فقد صنف مصدرراً للعملة بنسبة تراوحت بين (25% - 80%).
- 2- تحقق فرضية الدراسة التي تنص على أن البنك المركزي العراقي يصنف على انه حائز للموجودات الاجنبية في جانب الموجودات ومصدر للعملة في جانب المطلوبات.
- 3- ان ميزانية البنك المركزي العراقي تعكس الواقع الاقتصادي من خلال تصنيف هذه الميزانية لجانبي الموجودات والمطلوبات .
- 4- إن الدراسة وفرت معايير يمكن من خلالها اجراء المقارنات بين ميزانيات البنوك المركزية التي كانت امراً متعذراً في السابق بسبب التباين في اعداد البيانات الخاصة بميزانية البنك المركزي.

#### التوصيات:

- 1- العمل على تنويع الاقتصاد العراقي عن طريق دعم القطاعات غير النفطية، لما لهذا التنويع من دور كبير في تخفيف آثار التقلبات في اسعار النفط على حيازة العملات الاجنبية، هذا لأن العراق يعتمد نظام سعر صرف ثابت.
- 2- اتخاذ الاجراءات التي من شأنها زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور، بهدف زيادة الايداعات لدى المصارف والتقليل من العملة المتداولة.
- 3- تأسيس صندوق سيادي يهدف الى إمتصاص الصدمات الناجمة عن القطاع الحقيقي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص.

#### المصادر: المصادر العربية:

- 1- عمر، سعيدان.(2009). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

- 2- الغالي، عبد الحسين جليل، 2015، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، الطبعة الاولى ، بغداد، دار الكتب والوثائق.  
3- البنك المركزي العراقي. (2003-2020). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد، العراق.

المصادر الاجنبية:

- 1- Akinkunmi, M.(2018) Central bank balance sheet and real business cycles.Boston/Berlin:Walter de Gruyter Inc.
- 2- Rule,G.(2015)Understanding the central bank balance sheet, Centre for central banking studies:pp.1-17.
- 3- Stella , P. (1997). Do Cenral Banks need Capital? , international monetary Fund, IMF Working paper.
- 4-Hawkins,J.(2003)Central bank balance sheets and fiscal operations, pp.71-80.
- 5-Pattipeilohy, C. (2016). A comparative analysis of developments in central bank balance sheet composition.
- 6- Binseil , U and Manzanares ,A and Weller , B. (2004). The role of Central Bank capital Revisited. European Central Bank, Working paper series. No.392.
- 7- Caruana,J.(2011)Why central bank balance sheets matter: central bank balance sheets in Asia and the pacific: the policy challenges ahead, Thailand,BIS Papers No.66.
- 8- Casu , B and Girardone , C and Molyneux ,P .(2006). Introduction to Banking. England: Pearson Education Limited.
- 9- Clews , R and salmon ,C and Weeken , O. (2010). The banks money Market FrameWork , Bank of England , Quarterly Bulletin.
- 10- Goldajn. I. and Olivares. G. (2000). Full Dollarization: The case of panama, pontificia universidade catolica, Rio de Janeiro.
- 11- IZe. A and Levy-yeyati. E. (1998). Dollarization of Financial intermediation: causes and policy implications. IMF Working paper.
- 12- Mishkin, F . S. (2016). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. (Eleventh Edition), USA: Pearson Education Global.
- 13- Nugee. J. (2000). Foreign exchange reserves management. Central Banking Studies, Bang of England.

# Classification of the Central Bank of Iraq in light of its balance sheet structure for the period 2003-2020

**Shahd Ali Salem / researcher / shahadali.s@uomustansiriyah.edu.iq**  
**Prof. Dr. Abdul Rasool Ali Hussein / Al-Mustansiriya University /**  
**College of Administration and Economics / economicsaah@gmail.com**

## **Abstract:**

The central bank budget is of great importance because this balance sheet is linked to the goals that the central bank seeks to achieve, as the goals of the central bank are reflected in the size and composition of its budget, but we face difficulties when comparing budgets that adopt different accounting principles, so this research that we have provides a set one of the indicators that helps to make comparisons between the different budgets regardless of the accounting principles used, and therefore this research overcomes the problem of heterogeneity in the budgets, in addition to that the research in our hands provides a set of indicators through which it is possible to infer the nature of the economy. The most prominent conclusions reached by the research were that the Central Bank of Iraq was classified as a holder of foreign assets on the assets side and a source of currency on the liabilities side. The most prominent recommendations of the research came with the need to diversify the Iraqi economy by supporting non-oil sectors, because of this diversity's great role in mitigating the effects of fluctuations in oil prices on the possession of foreign currencies, and this support was represented by the establishment of a sovereign fund aimed at absorbing shocks resulting from fluctuations in oil prices.

**Keywords:** central bank, classification of central banks, foreign currency.

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*